

تحديات الإصلاح الجبائي بين تحقيق العدالة الجبائية والتحصيل الجبائي في الجزائر للفترة 2012-2022

The Challenges of Tax Reform between Achieving Tax Justice and Collect Tax in Algeria Period 2012-2022

محمد طيفور أمينة *¹

¹ جامعة غليزان – (الجزائر)، amina.mohammedteifour@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/04/12

تاريخ الإرسال: 2024/02/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الإصلاحات التي مست النظام الجبائي في الجزائر لتحقيق العدالة الضريبية من جهة والتحصيل الضريبي من جهة أخرى، ولذا الغرض تم استخدام المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة ومنهج التحليل الكمي لتطور الحصيلة الجبائية لمختلف مكونات النظام الجبائي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات التي عرفها ولازال يعرفها النظام الجبائي الجزائري تشهد تحدي كبير بين العمل على تحقيق العدالة الجبائية من جهة وتحقيق التحصيل الجبائي من جهة أخرى حيث وجدنا أنّ هذا الأخير يشهد تطورا مستمرا يقدر بـ 1034,60 مليار دج خلال فترة الدراسة أما بخصوص العدالة الجبائية فوجدنا أنها توجد في بعض الضرائب على غرار أخرى (تحقق قاعدتين من أصل ثلاثة) الأمر الذي يجب على المشرع الجزائري العمل على إصلاحه حتى لا يؤثر سلبا على أهداف النظام الجبائي عامةً والتحصيل الجبائي خاصة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الجبائي، النظام الجبائي، العدالة الجبائية، التحصيل الجبائي.

تصنيف H21، G38، D63:JEL .

Abstract:

This study aims to determine the size of contribution of reforms that touched the tax system in Algeria to achieve tax justice, on the other side to collect tax. For this purpose, we used two approaches; the first was descriptive for describing the study's variables and the later that is quantitative analyses approach for analysing the development of collecting tax for all the components of the tax system. Furthermore, the study found that the reform that it has known and still do by the Algerian tax system are witnessing a great challenge between the work to achieve tax justice and tax collection, as we found that latter is witnessing continuous development estimated as 1034,60 billion DA during the period 2012-2022. As for the tax justice, the results show that it exists in some taxes as well as the others (check 2 rules out of 3) that the Algerian legislator must work to repair in order not to negatively affect to objectives of the tax system in general and the tax collection in particular.

Keywords: tax reform; tax system; tax justice; collect tax.

Jel Classification Codes : D63, G38, H21.

توطئة (مقدمة):

تعدّ الإيرادات الجبائية أهم أهداف النظام الجبائي وذلك من أجل تغطية الإنفاق العام وضمان إستمرارية الأنشطة والخدمات العمومية الحكومية ومن ثمّ تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أنّ الإهتمام بالتحصيل الجبائي دون الأخذ بعين الإعتبار وضعية المكلف من حيث دخله وفتته في المجتمع يؤدي إلى عدم تحقق عدالة ضريبية ما يؤدي إلى عدم إلتزامه ضريبياً (تهربه مثلاً) مما ينتج عنه آثار سلبية في التحصيل ثم فشل النظام الضريبي.

بالتالي من أجل تحقيق التحصيل الضريبي من جهة والعدالة الضريبية من جهة أخرى قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات المستمرة لنظامها الجبائي ابتداءً من سنة 1992 وذلك بواسطة التشريعات وقوانين المالية السنوية والتكميلية حتى يتم التوصل إلى نظام ضريبي فعال. إشكالية البحث: ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

هل استطاعت الإصلاحات الجبائية تحقيق العدالة الجبائية وكفاية التحصيل الجبائي؟

ولالإجابة على هذه الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ما هو النظام الجبائي وكيف يتم إصلاحه في الجزائر؟

✓ ماذا نقصد العدالة والتحصيل الضريبيين في النظام الجبائي؟

✓ كيف يمكن للإصلاح الجبائي أن يحقق العدالة الضريبية والتحصيل الضريبي؟

أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في إبراز كيفية مساهمة الإصلاحات الجبائية في تحقيق مبدأ العدالة الضريبية من جهة وكفاية التحصيل الضريبي من جهة أخرى بإعتبار هاذين المبدئين ركيزة أساسية للوصول إلى نظام ضريبي فعال وناجع.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

✓ التعرف على ماهية النظام الجبائي وأهم طرق إصلاحه.

✓ التعرف على ماهية العدالة الضريبية وقواعد وأساليب التحصيل الضريبي.

✓ معرفة مدى مساهمة الإصلاحات الضريبية في تحقيق العدالة والتحصيل الضريبي.

المنهج المستخدم في البحث: من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي عن طريق وصف متغيرات الدراسة وتحليل الاحصائيات المتحصل عليها والمتمثلة في تطور الحصيلة الجبائية لمعرفة مدى مساهمة الإصلاحات الجبائية في تحقيق التحصيل والعدالة الضريبيين.

حدود البحث: تتمثل حدود الدراسة المكانية والزمانية كالتالي:

✓ الحدود المكانية: دولة الجزائر.

✓ الحدود الزمانية: من سنة 2012 إلى سنة 2022.

الدراسات السابقة:

1- دراسة "خروي هني وجبلاي غلام الله 2022".

عنوان الدراسة "إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر"، حيث هذه الدراسة إلى معرفة أسباب تدني التحصيل الضريبي في الجزائر وذلك عن طريق إستخدام المنهج الإستنباطي بإستعمال أداة الوصف، إذ توصلت الدراسة إلى أن إدارة الضرائب لم تتمكن من تحقيق أهداف الدولة بالرغم من حصولها على جميع السلطات المختلفة وذلك بسبب مجموعة من العوائق المتمثلة في عدم تطبيق المورد البشري للقوانين أو عدم فهمها.

2- دراسة "كشيني حسين 2021".

دراسة بعنوان "العدالة الضريبية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية حالة الجزائر" إذ تمثل هدف هذه الدراسة التطرق إلى ماهية النظام الجبائي في الجزائر من حيث مكوناته وأهم الإصلاحات التي مسته من أجل جعله أكثر عدالة وذلك بإستخدام المنهج التحليلي لتحليل معطيات ضريبية إذ تم التوصل إلى أن النظام الجبائي الجزائري لا زال يحتوي على نقائص تمنعه من تحقيق العدالة والكفاءة.

3- دراسة "سماعين عيسى 2021".

المعونة بـ "تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهم الطرق التي تتبعها الجزائر في التحصيل الضريبي سواء مباشرة أو غير مباشرة كما تمثلت نتائج الدراسة أن الجزائر تنتهج طرق مختلفة للتحصيل الضريبي وذلك بسبب طبيعة الضريبة من جهة والمكلف من جهة أخرى.

4- دراسة "ملال مُحمَّد وراحي بوعبد الله 2021".

عنوان الدراسة "دور الإصلاحات الجبائية في تمويل نفقات الميزانية العامة للدولة، دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية خلال الفترة (1992-2019)، تمثل الهدف من هذه الدراسة في التعرف على فعالية الإصلاحات الجبائية وتغطيتها لنفقات الدولة للفترة 1992-2019 وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمعطيات الضريبة في الجزائر لتتوصل إلى أن الجبائية العادية وبالرغم من الإصلاحات التي عرفتها لم تتجاوز نسبة 50% من أجل تغطية نفقات الدولة وإنما إحتكرت ذلك الجباية البترولية.

هيكل البحث: تم تقسيم البحث كما يلي:

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة.

المحور الثاني: العلاقة بين متغيرات الدراسة.

المحور الثالث: مدى مساهمة الإصلاح الجبائي في تحقيق مبدئي العدالة وكفاية التحصيل الضريبيين.

1. الإطار النظري للإصلاح الجبائي، العدالة والتحصيل الضريبي.

تقاس فعالية النظام الجبائي عن طريق مدى تطبيقه في الواقع وكذا التحصيل الضريبي إلا أن هذا غير كافٍ إذا لم يقترن بالعدالة الضريبية الأمر الذي يدفع المشرع الجزائري بسن تشريعات جبائية مختلفة حتى يتم تحقيق عدالة وتحصيل جبائي وبالتالي الحصول على نظام جبائي فعال، وعليه سنقوم في هذا المحور بالتطرق إلى الإطار النظري لكل من الإصلاح، العدالة والتحصيل الضريبي.

1.1. الإصلاح الجبائي:

قبل التطرق إلى الإصلاح الجبائي يجب التطرق إلى ماهية النظام الجبائي وأساسه إذ يمثل هذا الأخير الركيزة الأساسية التي يتم إصلاحها.

أ- ماهية النظام الضريبي وأساسه

تُعرف (قلادي، 2017، صفحة 04) النظام الجبائي على أنه مجموعة من الضرائب المتنوعة التي تتماشى مع بيئة البلد وتُنظم وتُسَير وفق إجراءات وقواعد تشريعية وتنفيذية وذلك لتحقيق أهداف السياسة الضريبية، حيث يرى (اشرف سالم، 2018، صفحة 183) أن هنالك ثلاثة أسس للنظام الجبائي تتمثل في الآتي:

✓ **السياسة الضريبية:** تمثل الإجراءات الضريبية المنظمة لتحقيق أكبر قدر من الإيرادات الجبائية من جهة وكذا تحسين الوضعية

العامّة للإقتصاد من جهة أخرى، إذ تتماشى هذه السياسة الضريبية في بيئة إقتصادية على غرار بيئة إقتصادية أخرى.

✓ **التشريع الضريبي:** يعبر عن مجموع القوانين المصاغة لتحقيق أهداف السياسة الضريبية بحيث أن تكون هذه القوانين مرنة مع

الواقع الإقتصادي للبلد وفعالة لتجنب التهرب الضريبي.

✓ **الإدارة الضريبية:** تمثل الجهة التي تعمل على تنفيذ القوانين المتمثلة في التشريع الضريبي.

ب- تعريف الإصلاح الجبائي وأهدافه ومجالاته:

يعرف الإصلاح الجبائي على أنه إحداث الدولة مجموعة من التغيرات على المنظومة الجبائية بهدف تحسين المردودية المالية وكذا تغطية

النفقات العمومية وذلك إما عن طريق إستحداث ضرائب جديدة أو عن طريق إزالة ضرائب سائدة لا تتماشى مع الأوضاع الإقتصادية أو أنّ مردوديتها ضعيفة. (ملال و راجحي، 2021، صفحة 214).

كما يجمل (لعاوي، 2015، صفحة 127) أهداف الإصلاح الضريبي فيما يلي:

— تحقيق النمو الإقتصادي وتخفيف الضغط الضريبي الناتج عن تعدد الضرائب وإرتفاع معدلاتها المفروضة على المؤسسات.

- العمل على تنويع الصادرات لتحقيق التوازن الخارجي وعدم التركيز على المنتجات البترولية فقط وذلك عن طريق خلق شروط مناسبة.
- إضفاء تحسينات على النظام الضريبي عن طريق الشفافية، تبسيط الإجراءات ومكوناته وبما يتناسب مع الإدارة الضريبية ومستوى تأهيلها.

ج- الإصلاح الجبائي في الجزائر

بعد التحول من الإشتراكية إلى الرأسمالية ومحاولة التماشي مع هذه التغيرات قامت الجزائر بداية سنوات التسعينات بتطوير نظامها الضريبي عن طريق إصلاحه وذلك بإلغاء ضرائب وسن وفرض ضرائب جديدة لم تكن من قبل تتمثل في: الضريبة على الدخل الإجمالي **IRG**، الضريبة على أرباح الشركات **IBS**، الرسم على النشاط المهني **TAP** والرسم على القيمة المضافة **TVA**. فأهداف هذه الإصلاحات كانت من أجل حوكمة مقومات النظام الضريبي وكذا إيراداته ونفقاته إلا أنها لازالت بعيدة في تحقيق هدفها بإعتبار أن الجباية البترولية لازالت تنصدر الإيرادات إضافة إلى عدم إستقرار هذا النظام بفعل التعديلات والقوانين المستجدة. (بلحشر و سلطاني، 2018، صفحة 06).

فالإصلاحات الجبائية في الجزائر لا زالت مستمرة إلى حد الساعة عن طريق مجموعة من الأساليب المتمثلة في الإصلاحات القانونية، عصرنة النظام الجبائي و الرقمنة،... الخ وهذا من أجل كسب ثقة المكلف وتخفيف العبء الضريبي وبالتالي التنوع في المداخل الضريبية.

فمن بين آخر الإصلاحات الجبائية التي مست النظام الجبائي في الجزائر والمقررة في قانون المالية 2023 ما يلي: (بلاغ المديرية العامة للضرائب ، 2023)

❖ إجراءات هادفة إلى تبسيط وتسهيل الإجراءات الجبائية: حيث تتمثل أهمها في:

- المنتجات ذات الهوامش المسقفة أو المحددة عن طريق التنظيم فإن أرقام أعمالها تخضع للضريبة الجزافية الوحيدة.
- المكلفين الخاضعين للنظام المبسط للمهن غير التجارية يتم إعادة دفع الإقتطاعات من المصدر التي تخص المرتبات والأجور والمنح والريع العمرية.
- المهن غير التجارية لها حرية الخضوع للنظام المبسط.
- تخفيف شروط خصم الرسم على القيمة المضافة وخصم الأعباء من أجل تحديد النتيجة الجبائية الخاصة بـ **IRG** و **IBS**.
- تبسيط إجراءات حل المنازعات الجبائية وتنسيق فترة الإتهلاكات بالإضافة إلى بعض التدابير الأخرى لم يتم ذكرها.

❖ تدابير للتشجيع على الاستثمار.

- فرض إعفاءات دائمة ومؤقتة في مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات.
- في إطار أنظمة دعم الإستثمار يتم تقليل الإجراء المنظم لإعادة إستثمار المزايا الجبائية الممنوحة.
- تطوير المؤسسات وتشجيع البحث.
- إنشاء نظام ضريبي حصري للأنشطة التي تمارس في إطار قانون المقاول الذاتي.

❖ إجراءات لزيادة الإيرادات الجبائية.

- زيادة الرسوم الخاصة بالخمير ويرسم المرور على الكحول.
- رفع الحد الأعلى لمبلغ حقوق الطابع للمخالصة.
- إخضاع السيجارة الإلكترونية فرض الرسم الداخلي على الإستهلاك.
- ❖ إجراءات لمحاربة الغش الضريبي: وهذا من خلال توسيع مجال إجراء التحقيق المعمق للوضعية الجبائية الشاملة بالإضافة إلى ممارسة حق الإسترداد في حالة السحب الكلي أو الجزئي للمزايا الجبائية المتعلقة بمختلف الأنظمة.

2.1. العدالة الضريبية:

تعتبر العدالة من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النظام الجبائي حتى يكون فعالاً سواءً من حيث الضرائب بأنواعها أو المكلفين من حيث العبء الضريبي.

أ- مفهوم العدالة الضريبية: تعددت التعاريف الخاصة بالعدالة الضريبية في حين أنها ترمي إلى نفس المفهوم والتي سنعرفها كما يلي: إن التزام جميع أفراد المجتمع بدفع ضرائبهم المستحقة حسب التحديد العادل لمقدرتهم التكليفية. (العددي و عبد الله، 2013، صفحة 36) كما يتم التعبير عنها بأنها مشاركة كل خاضع للضريبة في الإيرادات الإجمالية للضرائب بما يتناسب لما يتحصل عليه من خدمات ومنافع عامة، أي أن الضريبة عادلة إذا كانت المنفعة الحدية التي يتلقاها المكلف نتيجة إنتفاعه من الخدمات العامة التي توفرها الدولة متساوية مع التكاليف الحدية (الضرائب) التي يدفعها المكلفون لتغطية الإنفاق العام. (كشيتي، 2021، صفحة 362) كما تمثل كذلك مجموعة من الإجراءات الثنائية المتبادلة بين الدولة والمكلف بالضريبة، فمن جهة المكلف تعني عدم تهربه من الضريبة المفروضة عليه أما من جهة الدولة فتعني إلزام جميع الخاضعين للضريبة (معنويين أو طبيعيين) بدفع ضرائبهم حسب ما يتناسب مع مقدرتهم وبكل وضوح وشفافية وهذا من أجل مكافحة الغش والتهرب الضريبيين. (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2017، صفحة 50)

ب- مقومات العدالة الضريبية:

يجب على الدول مراعاة مجموعة من العناصر التي يستوجب توفرها في النظام الضريبي المطبق حتى يتم تحقق العدالة الضريبية والتي تتمثل فيما يلي: (قاشي، 2016، الصفحات 104-105)

- شمولية (عمومية) الضريبة: إذ يقصد بها أن يتم فرضها على جميع الأموال والأشخاص دون أي تمييز في المعاملة حسب ما جاء في المادة 64 من الدستور الجزائري "أن كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة"
 - شخصية الضريبة: أي الأخذ بعين الاعتبار وضع المكلف المالي والشخصي والاجتماعي عند فرض الضريبة.
 - تفادي الإزدواج الضريبي: أي تجنيب المكلف دفع الضريبة مرتين أو أكثر على نفس الوعاء الضريبي.
 - إنتقاء أفضل وسائل الإخصاع: نظام التصريجات هو النظام الضريبي المعتمد في الجزائر والذي يقوم على تقديم المكلف لتصريحاته إلى الإدارة الضريبية أما في حالة وجود شكوك حول هذه التصريجات فيكون للإدارة الحق في فرض إجراء رقابي جبائي لهذا المكلف.
- من أجل تحقيق العدالة الضريبية يجب أن تقوم على مجموعة من الدعائم الأساسية والتي تتمثل في: (بن طلحة، ماي 2019، صفحة 02)

- ✓ تصاعد النظام الضريبي.
- ✓ مكافحة التهرب والغش الضريبي.
- ✓ إدارة الإعفاءات الضريبية بطريقة جيدة.
- ✓ ترشيد النفقات العامة والعمل على تخفيض الفقر.
- ✓ الشفافية والمسائلة على الأموال العامة.

ج- أنواع العدالة الضريبية:

إن العدالة الضريبية تتحقق إذا ما اعتمدت على معيارين واللذين سندرجهما كأنواع للعدالة الضريبية وسنوجزهما فيما يلي: (مختار، 2016، صفحة 68)

- العدالة الأفقية: إن تكافؤ العبء الضريبي بين المكلفين بالضريبة حسب شخصية الضريبة يمثل العدالة الضريبية وعليه نستنتج أن الخاضعين للضريبة يتلقون نفس المعاملة الضريبية أي الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في المركز المالي والاجتماعي من مكلف لآخر عند دفع الضرائب هو ما يحقق مبدأ العدالة الضريبية الأفقية.
- العدالة الرأسية: المقصود بها الأخذ بعين الاعتبار الوضع الإقتصادي وحتى المالي والاجتماعي للمكلف بالضريبة أي أن من له وضع إقتصادي جيد يقوم بدفع ضرائب أكثر من الذي له وضع إقتصادي ضعيف وهذا ما يحقق التوزيع العادل للثروة والدخل وبالتالي تحقيق العدالة الضريبية الرأسية.

3.1. التحصيل الجبائي:

تهدف الإصلاحات التشريعية التي تعرفها الجباية كعملية أساسية وهذا من أجل تفعيل التحصيل الضريبي الذي يعتبر مصدراً لإيرادات وتمويل الميزانية العامة للدولة من أجل تغطية نفقاتها العامة.

أ- تعريف التحصيل الجبائي:

يتم تعريف التحصيل بأنه جميع الإيرادات الجبائية بمختلف حالاتها نقدية، صكوك بريدية أو شيكات بنكية. (بارش و بليمان ، 2021، صفحة 94).

كما أن صلاحية التحصيل الجبائي تُخول إلى الإدارات المالية للدولة أي الإدارة الجبائية بالتحديد، إذ يمثل مجموعة من القواعد الإدارية والتقنية التي تعمل على تعبئة الضريبة من المكلف إلى الخزينة العمومية. (إدري، 2010، صفحة 04)

ب- أسس التحصيل الجبائي :

إن تحصيل العبء الضريبي من المكلف إلى خزينة الدولة يستوجب وجود قواعد تحدد من قبل المشرع الجبائي والتي يمكننا أن نختصرها في ثلاثة قواعد مهمة كالتالي: (سيليني ، 2021، صفحة 113)

✓ قاعدة الحدث المنشئ للضريبة.

✓ قاعدة الملائمة في التحصيل الضريبي.

✓ قاعدة ترشيد نفقات التحصيل الضريبي.

ج- إجراءات تحسين التحصيل الجبائي في الجزائر.

تتكون الإدارة المركزية للمديرية العامة للضرائب في الجزائر من 03 أقسام رئيسية تتنوع بين التشريع، التحصيل والرقابة وهذا من أجل التنفيذ الجيد لمهامها، ففي مجال التحصيل نجد قسم التسيير والتحصيل الجبائي وعصرنة المنظومات المهنية والذي يكلف على الخصوص بما يأتي: (المديرية العامة للضرائب ، 2023)

✓ تحديد وتسهيل القواعد الجبائية المتعلقة بتسيير الوعاء والتحصيل.

✓ ضمان رقابة نشاط الإدارة فيما يتعلق بجباية الأشخاص والشركات وكذلك الجباية العقارية.

✓ ضمان التكفل العملي بجباية المحروقات وتلك المتعلقة بالنشاط المنجمي.

✓ إعداد إستراتيجية عصرنة المنظومات والإجراءات المهنية للمديرية العامة للضرائب قصد تسهيل إدماجها الإعلامي.

فبهدف تحسين وزيادة التحصيل الضريبي يستلزم على الحكومة والإدارة الجبائية القيام بمجموعة من الإجراءات والتي تتمثل في: (بتصرف، خروي ، و جيلالي عياد ، 2022، الصفحات 124-126)

❖ دور الحكومة: تعتبر الحكومة كفاعل رئيسي يقوم بإستحداث الإجراءات المتمثلة كالتالي:

إجراءات تنظيمية: نوجزها في:

✓ تعريب ورقمنة الإدارة الجزائرية، من أجل حث المكلفين بالضريبة للتحلي بالواقعية في تصريحاتهم.

✓ العمل على ترشيد الإعفاءات الجبائية.

✓ تنشيط دور وسائل الإعلام في تعزيز الحس الجبائي لدى الخاضعين للضريبة.

إجراءات موضوعية لقوانين المالية: نوجزها في:

✓ مواكبة قوانين المالية للتطورات الحاصلة في بيئة الإقتصادية والإجتماعية.

✓ العمل من أجل إستقرار التشريع الضريبي.

مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها: نوجزها في:

✓ تعديل وتصحيح كل الإختلالات التي تتضمنها التشريعات الضريبية.

✓ صياغة القوانين الجبائية بطريقة مبسطة وتسهيل القواعد المتعلقة بها.

✓ منح قابض الضرائب الصلاحيات من أجل القيام مهامه.

- ✓ معاينة الغش والتهرب الجبائين واختلاق الإعسار.
 - ❖ دور الإدارة الجبائية: تعتبر الإدارة الجبائية الوسيلة التي يتم الإعتماد عليها في فرض سيادة القانون بهدف تحقيق فعالية النظام الجبائي وبالتالي تقوم بما يلي:
 - ✓ تحقيق مبدأ العدالة الضريبية عن طريق تعزيز نوعية الرقابة الجبائية.
 - ✓ أهمية متأخرات التحصيل والعمل على تحصيلها.
 - ✓ توفير الوسائل المادية والتقنية لقباضات الضرائب.
 - ✓ التركيز على المورد البشري والإهتمام به.
 - ✓ تعزيز وتقوية العلاقة مع المكلفين بالضريبة.
2. العلاقة بين متغيرات الدراسة.

سيتم في هذا المحور تبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة كالتالي:

1.1. العلاقة بين الإصلاح الجبائي والتحصيل الجبائي: يمثل الإصلاح الجبائي مجموعة من التحسينات المطبقة على النظام الجبائي والتي تعمل على زيادة وكفاءة التحصيل الجبائي وذلك من خلال:

- إصلاح الإدارة الجبائية: تعتبر الإدارة الجبائية كهمزة وصل وإلتقاء تجمع بين المكلف بالضريبة والنظام الجبائي كما تعتبر كجهاز تنفيذي يطبق الإجراءات والسياسات الجبائية التي تفرض الضريبة على المكلف وتحصيلها بالإضافة إلى ضمان حماية حقوق الدولة ودفاعي الضرائب. (خير ، 2022، صفحة 617) بالإضافة إلى تعزيز المساءلة والشفافية التي تعمل على إلزام الإدارة الجبائية على تقديم معلومات ملائمة للمكلفين مما يزيد من وعيهم وتحميل المسؤولية لموظفي الإدارة الجبائية مع إلزامهم بتطبيق القانون (غرداين ، 2020، صفحة 121) وبالتالي نستنتج أنه كلما تحقق إصلاح وكفاءة الإدارة الجبائية مع التركيز على تعزيز المساءلة والشفافية تحقق هدف الرفع من التحصيل الجبائي.
- تبسيط الإجراءات والسياسات الجبائية: أي تسهيل القوانين الجبائية وإجراءات تطبيقها حتى تُنفذ بطريقة سهلة من قبل الإدارة الجبائية من جهة (ناصر و بن عياد ، 2013، صفحة 408) وكذا فهم طرق وإجراءات الدفع من المكلف بالضريبة من جهة أخرى مما يعني أن كلما تم إصلاح الإجراءات والسياسات الجبائية عن طريق تبسيطها وتسهيلها كلما زادت كفاءة النظام الجبائي وبالتالي زيادة التحصيل الجبائي.
- رفع مستوى الإمتثال للضرائب: والذي نقصد به العمل على مكافحة الغش والتهرب الضريبيين أي وضع إجراءات تحد من هاته الظاهرتين تعمل كذلك على كسب ثقة المكلف وبالتالي زيادة التحصيل الجبائي.
- الرفع من مستوى العدالة الجبائية: وذلك عن طريق إصلاح النظام الجبائي بحيث يكون تكافؤ في توزيع العبء بين المكلفين حسب مقدرتهم.

2.2. العلاقة بين الإصلاح الجبائي والعدالة الجبائية: تعبر العدالة الجبائية عن المساواة والتكافؤ في توزيع العبء الضريبي وتحصيله بين المكلفين وحتى يتحقق ذلك يتم التركيز على مجموعة من النقاط في إصلاح النظام الجبائي والمتمثلة في:

- العمل على كسب ثقة المكلف بالضريبة: أي وضع إصلاحات تقوم بتخفيض النزاع بين الإدارة الجبائية و المكلف مما يؤدي إلى تقليل حالات التهرب وبالتالي عدالة وزيادة في التحصيل الجبائي (إدري، 2010، صفحة 78) ويتم ذلك عن طريق إعلام المكلف وتكوينه من أجل زيادة الوعي الضريبي له.
- تحديد الضرائب حسب القدرة الشرائية والدخل: أي العمل على تحقيق التوازن في توزيع الضرائب على المكلفين بفرض ضرائب مباشرة أكثر باعتبارها تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الشخصية للمكلف مقارنة بالضرائب غير المباشرة بالإضافة على العمل على فرض ضرائب تصاعدية بحيث كلما زادت القدرة المالية للمكلف كلما يتم دفع ضريبة أكثر مما يؤدي إلى تحقيق عدالة بين فئات المجتمع. (لعلوي، 2015، صفحة 14)

- مكافحة التهرب الضريبي: وذلك عن طريق العمل على تبسيط الإجراءات الجبائية وكسب ثقة المكلف وفرض الرقابة من أجل التقليل والحد من التهرب الضريبي وبالتالي تحقيق العدالة بين دافعي الضرائب.
- تقديم الحوافز لتشجيع الإمتثال الجبائي: ما يعني أنه كلما قَدّم النظام الجبائي تحفيّزات بخصوص الضرائب كالإعفاءات لضرائب معينة ولفتة معينة من أجل تحقيق التوزيع العادل للعبء الضريبي يؤدي ذلك إلى تشجيع المكلف بالضريبة إلى الإمتثال لتشريعات وإجراءات النظام الضريبي.

3.2. العلاقة بين الإصلاح، العدالة الجبائية والتحصيل الجبائي:

نما سبق يمكننا إستنتاج أن العدالة الجبائية تؤثر على التحصيل الجبائي أي كلما تحقّق التوازن في توزيع العبء على المكلفين بما يتناسب مع مقدرتهم زاد معدل العدالة الجبائية ومن ثمّ زيادة ثقة المكلفين إتجاه النظام الجبائي مما يعني إرتفاع التحصيل الجبائي. كما نستنتج أيضا أن الإصلاحات الجبائية تؤثر على العدالة والتحصيل الجبائي حيث تهدف الإصلاحات على جعل النظام الجبائي أكثر عدالة في تحديد الضرائب حسب القدرة الشرائية والدخل وتحقيق التوازن في توزيع العبء بالمقابل العمل على تحصيل جبائي أكثر، كما يعتبر الفهم والتطبيق الفعال لهذه الإصلاحات الخطوة الرئيسة في تحقيق أهدافها.

3. مساهمة الإصلاح الجبائي في تحقيق مبدئي العدالة والتحصيل الجبائين.

تمثل الإيرادات الجبائية إلى جانب إيرادات المحروقات أهم العناصر التي تكون إيرادات ميزانية الدولة لتغطية نفقاتها، حيث تقوم الحكومة بإجراء مجموعة من الإصلاحات من أجل زيادة التحصيل الجبائي مع العمل على تحقيق عدالة جبائية، فيما يلي سنحلل مساهمة الإصلاحات الجبائية وأثرها على التحصيل الجبائي والعدالة الجبائية، حيث يمثل الجدول الموالي تطور الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2012 إلى غاية 2022.

المبالغ: بالمليار دج

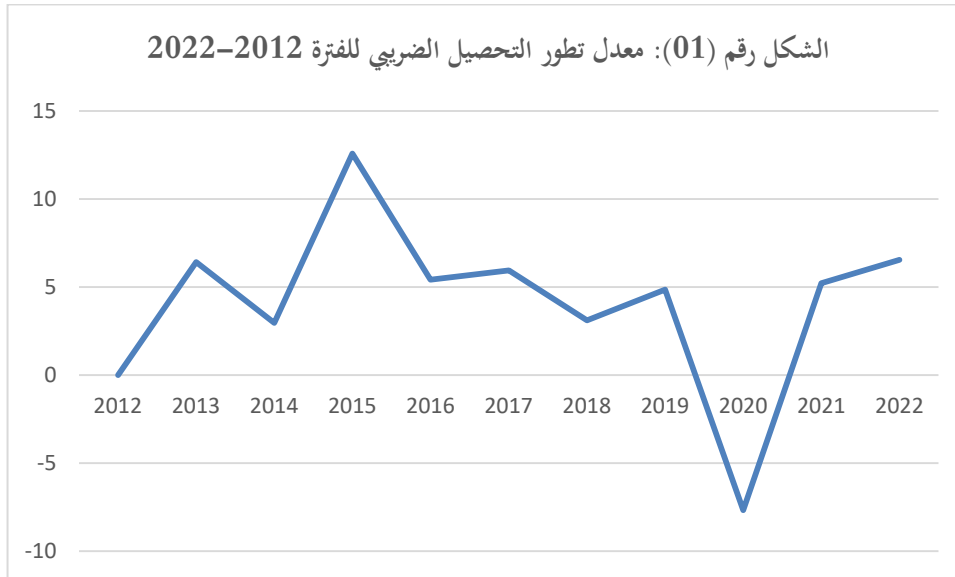
الجدول رقم (01): تطور الإيرادات الجبائية من 2012 إلى 2022

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإيرادات الجبائية	1908,6	2031	2091,4	2354,7	2482,2	2630,0	2711,8	2843,5	2625,2	2762,1	2943,2
معدل تطور التحصيل الضريبي	//	06,41	2,97	12,58	5,41	5,95	3,11	4,85	-7,67	5,21	6,55
الضريبة على المداخيل والأرباح	862,3	823,1	881,2	1034,5	1109,2	1207,6	1203,8	1264,7	1183,4	1193,6	1217,6
IRG أجور	552,5	494,4	531,9	596,5	635,1	685,7	707,3	774,5	766,5	818,0	703,8
أخرى	309,8	328,7	349,3	438	474,1	521,9	496,4	490,2	416,8	375,2	513,9
الضريبة على السلع و الخدمات	652	741,6	768,5	824,3	887,8	960,8	1097,1	1134,1	1044,7	1155,2	1295,5
TVA الواردات	377,7	442,4	442,8	486,5	485,0	505,7	509,1	521,4	445,4	477,2	534,9
TVA النشاط المحلي	256,4	275,7	307,3	326,2	338,4	371,7	415,8	419,4	404,4	442,9	479,8
التبغ	41,2	41,7	44	55,9	59,9	66	80,1	85,4	90,8	104,5	92,7
إقتطاع على	0,6	0,9	0,2	0,3	52,3	91,5	142,7	165,0	161,0	184,6	188,3

											المواد البترولية
86,8	45,8	27,7	23,1	25,3	22,1	16,0	16,1	14,9	15,4	18,6	ضرائب أخرى
336,9	331,8	328,2	362,1	324,2	364,8	389,4	411,2	370,9	403,8	338,2	الحقوق الجمركية
93,7	83,3	69,3	83,7	88,4	92,6	95,8	84,7	70,8	62,5	56,1	التسجيلات والطوابع

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على (التقرير السنوي لبنك الجزائر ، 2016 ، صفحة 152)، (التقرير السنوي لبنك الجزائر ، 2020 ، صفحة 154) و (التقرير السنوي لبنك الجزائر ، 2022 ، صفحة 117).

يبين الجدول أعلاه رقم (01) والشكل رقم (01) أدناه تطور الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2012 إلى 2022 في الجزائر، حيث نلاحظ أن مجموع الإيرادات الجبائية عرفت تذبذبا في تطورها من سنة 2012 إلى غاية 2019 أي من 1908,6 مليار دج إلى 2843,5 مليار دج لتعرف أعلى معدل للتحصيل الجبائي سنة 2015 بنسبة 12,58% إلا أن سنة 2020 عرفت إنخفاضا مقدرا ب 218,3 مليار دج أي معدل تحصيل بنسبة (-7,67%) وهذا بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) كما يظهر في معدل تطور التحصيل الضريبي¹ مما أدى بالمديرية العامة للضرائب إلى إتخاذ بعض التدابير الجبائية من خلال قانون المالية وقانون المالية التكميلي لسنة 2020 والمتمثلة في تمديد آجال التصريحات، تقديم إعفاءات مؤقتة لبعض الرسوم والضرائب، تأجيل الدفع، التخفيض في نسبة بعض الضرائب والرفع من أخرى وهذا كله من أجل زيادة و رفع التحصيل الجبائي الأمر الذي يظهر ويفسر الإرتفاع الحاصل خلال سنة 2021 و 2022.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات من الجدول رقم (01).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن الضريبة على الأجور تمثل العائد الأكبر من حيث الضرائب المباشرة (الضريبة على المداخل والأرباح)، أما من حيث الضرائب غير المباشرة فنجد هيمنة حصة الرسم على القيمة المضافة على الواردات لتليها الرسوم الجمركية. أما بخصوص التسجيلات والطوابع فنلاحظ أنها ترتفع بوتيرة مستمرة لتشهد إنخفاض سنة 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا لتعاود الإرتفاع بعد ذلك.

ومنهُ نستنتج أن الإصلاحات التي عرفها النظام الجبائي خلال الفترة 2012 - 2022 نجحت في زيادة إجمالي التحصيل الجبائي خصوصا الفترة 2014 - 2015 بغض النظر عن سنة 2020 التي تعتبر كسنة استثنائية نتيجة للأزمة الصحية العالمية.

¹ يحسب على أساس ما يلي: معدل تطور التحصيل الضريبي = $\frac{N-1 \text{ تحصيلات السنة} - N \text{ تحصيلات السنة}}{N-1 \text{ تحصيلات السنة}} * 100$

1.3. تحليل تطور هيكل الضرائب على المداخيل والأرباح:

تمثل الضرائب على الأجور المركز الأول من حيث الإيرادات الجبائية ومن حيث الضرائب على المداخيل والأرباح مما يعطيها أهمية ووزن في النظام الجبائي في الجزائر وهذا راجع لإقتطاعها من المصدر.

الجدول رقم (02): تطور هيكل الضرائب على المداخيل والأرباح (بالنسب المئوية) للفترة 2012-2022

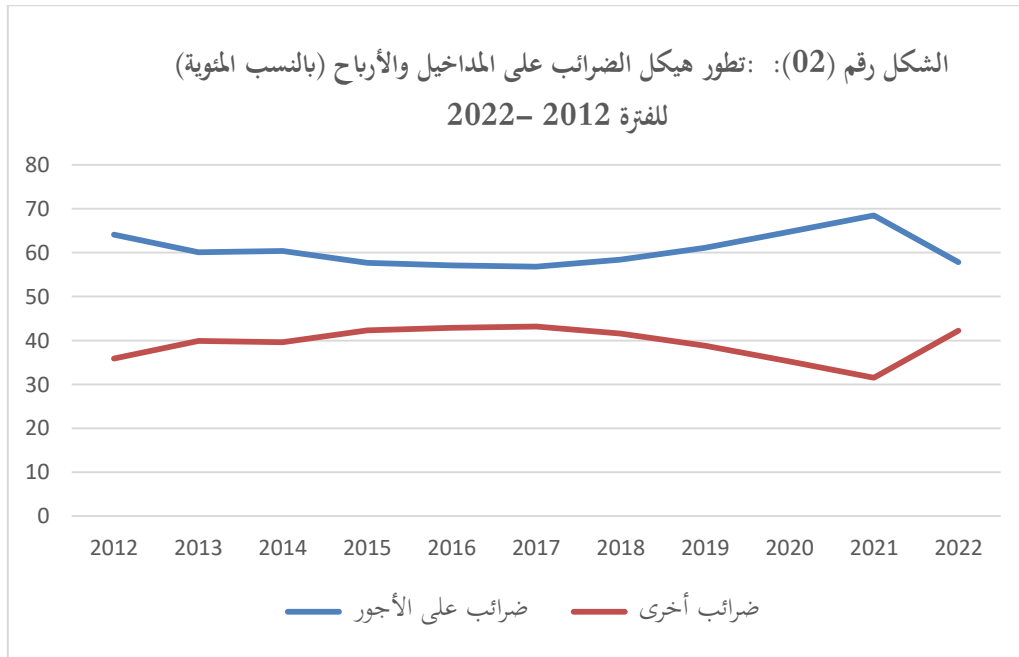
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ضرائب على الأجور	64,1	60,1	60,4	57,7	57,1	56,8	58,4	61,1	64,77	68,5	57,8
ضرائب أخرى	35,9	39,9	39,6	42,3	42,9	43,2	41,6	38,8	35,2	31,5	42,2

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على (التقرير السنوي لبنك الجزائر ، 2016، صفحة 72)، (التقرير السنوي لبنك الجزائر ، 2019، صفحة 69) ومعطيات الجدول رقم (01) بخصوص السنوات 2020-2022.

من خلال الجدول أعلاه رقم (02) والذي يبين تطور هيكل الضرائب على المداخيل والأرباح (بالنسب المئوية) للفترة 2012 - 2022 نلاحظ أن الضرائب على الأجور عرفت تذبذبا خلال الفترة وذلك من خلال إنخفاضها من 2012 إلى 2017 ولتبدأ بالارتفاع إلى غاية 2021 ثم لتتنخفض في سنة 2022 وهذا راجع للإصلاح الجبائي الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي والتي تم فيها زيادة عدد الشرائح التصاعديّة للضريبة (قسط الدخل الخاضع للضريبة) لتصبح 06 أقساط بدل 04 بالإضافة إلى تعديل معدلات الضريبة حيث نجد أن قسط الدخل الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز 240.000 دج معدل ضريته 0% أي رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة، بالإضافة إلى فرض معدل 35% على الدخل أكثر من 3.840.000 دج بدل 1.440.000 دج.

أما بالنسبة للضرائب الأخرى فنجد أنها شهدت ارتفاعا بوتيرة مستمرة خلال الفترة 2012-2016 وهذا راجع لمعدلات الضريبة على أرباح الشركات التي كانت مرتفعة لتبدأ في الإنخفاض التدريجي سنة 2018 بسبب تخفيض معدلات الضرائب IBS، أما سنة 2021 فنلاحظ إنخفاض حاد في تحصيل الضرائب الأخرى وهذا راجع إلى أزمة جائحة كورونا وتوقف معظم الشركات عن العمل وبالتالي عدم تحقيق نتائج جبائية تخضع للضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لتعاود الارتفاع خلال سنة 2022.

فمن خلال الشكل رقم (02) نلاحظ أن الضريبة على الأجور والضرائب الأخرى متعاكستان بمعنى أن إنخفاض الضريبة على الأجور تقابله ارتفاع في الضرائب الأخرى والعكس صحيح إلا أن هذا الأمر لم يؤثر على الضريبة الإجمالية والمتمثلة في الضريبة على المداخيل والأرباح التي شهدت ارتفاعا خلال فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (02).

2.3. تحليل تطور هيكل الضرائب على السلع والخدمات:

تمثل السلع والخدمات العناصر التي تلي إحتياجات الأفراد، حيث تخضع هذه السلع والخدمات لضرائب على إستهلاكها تختلف حسب نوعها من مستوردة، ذات نشاط داخلي ومواد بترولية، وفيما يلي يبين الجدول تطور الضرائب على السلع والخدمات حسب كل نوع.

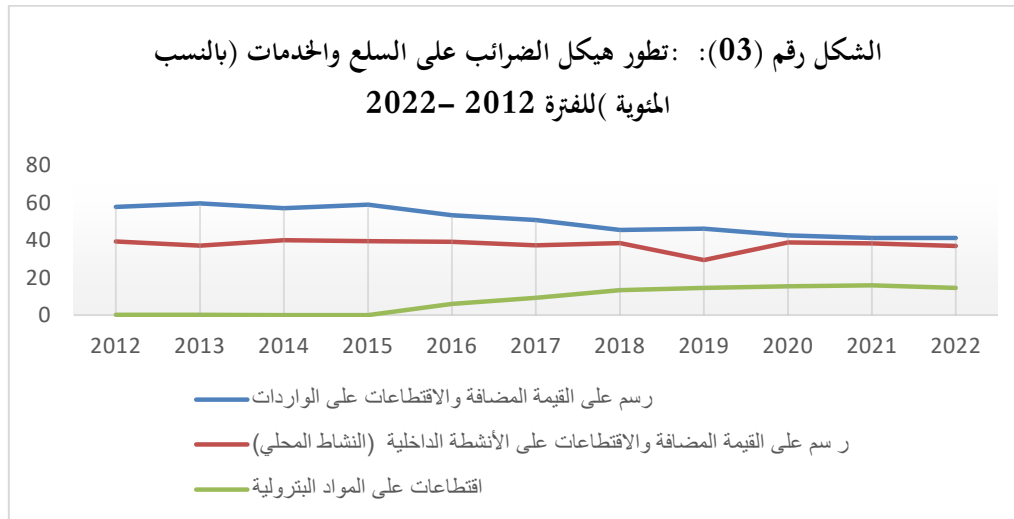
الجدول رقم (03): تطور هيكل الضرائب على السلع والخدمات (بالنسب المئوية) للفترة 2012-2022

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
رسم على القيمة المضافة والإقتطاعات على الواردات	57,9	59,7	57,2	59	53,4	50,8	45,6	46,2	42,6	41,3	41,3
رسم على القيمة المضافة والإقتطاعات على الأنشطة الداخلية المحلية	39,3	37,2	40	39,6	39,2	37,3	38,6	29,5	38,9	38,3	37
إقتطاعات على المواد البترولية	0,1	0,1	0,0	0,0	6,0	9,2	13,3	14,6	15,4	16	14,5

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على (التقرير السنوي لبنك الجزائر ، 2016، صفحة 72)، (التقرير السنوي لبنك الجزائر ، 2019، صفحة 69) ومعطيات الجدول رقم (01) بخصوص السنوات 2020-2022.

من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (03) نلاحظ أن الرسم على القيمة المضافة والإقتطاعات على الواردات تشكل الحصة الأكبر بخصوص الضرائب على السلع والخدمات كما نلاحظ من الشكل رقم (03) إنخفاض مستمر في وتيرة الرسم خصوصا سنة 2018 وهذا بسبب خفض نسبة الواردات، أما فيما يخص الرسم على القيمة المضافة والإقتطاعات على النشاط المحلي فنلاحظ أنها تشكل الحصة الثانية من حيث الحصيلة الضريبية وأنها تتماشى بوتيرة شبه ثابتة لتعرف إنخفاضا في سنة 2019 بنسبة 09,1% وهذا راجع إلى تقديم إعفاءات على مجموعة من الأنشطة التي تدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص الإقتطاع على المواد البترولية فنجد أنها بدأت بنسبة شبه منعدمة لتعرف إرتفاع نوعي خلال سنة 2016 ليستمر إلى غاية 2022.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (03)

3.3. مساهمة الإصلاح الجبائي في تحقيق العدالة الجبائية: من أجل تحليل فيما إذا كانت هناك عدالة ضريبية أم لا سنقارن مقومات العدالة الضريبية بمعطيات الجداول السابقة كالتالي:

- من حيث عمومية الضريبة: من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن الضريبة مفروضة على جميع الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين (IRG و IBS) وعلى جميع السلع والخدمات سواء كانت محلية أو مستوردة (TVA و واردات وعلى النشاط المحلي) بمعنى أن الجميع متساوون أمام الضريبة وبهذا نجد أن الإصلاح الضريبي قد ساهم في تحقيق هذا المبدأ.
- من حيث شخصية الضريبة: والتي نقصد بها الأخذ بعين الاعتبار المركز المالي، الشخصي والإجتماعي للمكلف، فبالنسبة للضريبة على الأجور تمتح إعفاءات بالنسبة للمداخيل التي تقل عن 240.000 دج سنويا، أما بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات يتم فرض ثلاث (03) معدلات مختلفة (19، 23 و 25%) حسب أهمية كل قطاع.
- أما بالنسبة للضريبة على السلع والخدمات فنجد أنها تختلف من الرسم على القيمة المضافة على الواردات والرسم على القيمة المضافة على النشاط المحلي وهذا من أجل تشجيع هذا الأخير.
- من حيث تفادي الإزدواجية: والتي تعني ألا يكون المكلف عرضة لدفع الضريبة مرتين أو أكثر على نفس الوعاء الضريبي ولنفس المدة، نجد أن المشرع الجزائري خصص لكل وعاء ضريبي واحدة ووحيدة ومحددة.
- من حيث أفضل طرق الإخضاع: والتي نقصد بها فرض نظام يتلاءم مع تحقيق العدالة الضريبية وذلك من خلال التصريح أو الإقتطاع من المصدر، حيث أقر المشرع الجزائري الإقتطاع من المصدر بالنسبة للضريبة على الأجور أما باقي الضرائب فتتخضع لنظام التصريح ثم الدفع، فمن بين الإصلاحات الجبائية في مجال التصريح نجد إطلاق المديرية المركزية للضرائب لموقعين للتصريح والدفع عن بعد "مساهمتكم وجبايتكم" (متاحة على موقع المديرية العامة للضرائب) من أجل تجنب المكلف غرامات ناتجة عن التأخر في التصريح والدفع.
- من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ عدم وجود عدالة ضريبية في التحصيل بين الضرائب على الأجور والضرائب الأخرى من حيث التحصيل وهذا راجع إلى إختلاف طرق الإخضاع، إلا أنه توجد عدالة ضريبية فيما يخص الضريبة على الأجور وهذا بسبب الإصلاح الذي طرأ على جدول أقساط الدخل الخاضع للضريبة مثلما تم ذكره سابقا.

الخلاصة:

- من خلال ما تم تناوله في هذا البحث المعنون بتحديات الإصلاح الجبائي بين تحقيق العدالة الجبائية والتحصيل الجبائي في الجزائر للفترة 2012-2022 يتبين لنا أن المشرع الجزائري قام ولا زال يقوم بالعديد من الإصلاحات والتعديلات على النظام الجبائي بهدف الوصول إلى تحقيق العدالة الجبائية من جهة والتحصيل الجبائي من جهة أخرى بإعتبار هاذين الأخيرين هدفين أساسيين غير مستقلين يركز عليهما المشرع عند إجراء أي إصلاح فمما سبق إستخلصنا مجموعة من النتائج والتوصيات كالتالي:
- أن النظام الجبائي الجزائري يتكون من مجموعة من الضرائب تتنوع ما بين مباشرة وغير مباشرة وذلك من أجل توفير موارد مختلفة للتحصيل الجبائي وكذا تحقيق عدالة ضريبية بين المكلفين.
 - بالرغم من الإختلالات التي واجهت التحصيل الجبائي خلال فترة الدراسة إلا أننا وجدنا أنه عرف تطور في معدل التحصيل من سنة 2012 إلى 2022 بنسبة 54% أي بقيمة 1034,60 مليار دج وهذا التطور مقبول فقط إذا كان كافٍ لتغطية الإنفاق العام.
 - هيمنة بعض الضرائب في التحصيل على غرار أخرى سواء مباشرة أو غير مباشرة الأمر الذي يعيق تحقق مبدأ العدالة الضريبية كما هو بالنسبة للضرائب على الأجور فليس من العدل تحميل الأجراء الحصة الأكبر في التحصيل الجبائي لمواجهة النفقات العامة في حين أن الضرائب الأخرى تساهم بنسبة قليلة.
 - الفهم والتطبيق الفعال للإصلاحات يعتبر خطوة رئيسية في تحقيق أهدافها سواء من قبل الإدارة الجبائية أو المكلف وعليه يجب تبسيط الإجراءات والسياسات الجبائية وإعتماد دورات تكوينية لموظفي الإدارة الجبائية وأيام تحسيسية للمكلفين.
 - رقمنة الإدارة الجبائية عن طريق وضع بوابة التصريح والدفع عن بعد حيز العمل زاد من التحصيل الضريبي بالإضافة إلى وجود عدالة بين المكلفين عن طريق تقريب الإدارة منهم في أي مكان كانوا بطريقة أسرع وأقل تكلفة.

- كثرة التشريعات وتغيرها المستمر يؤثر على تحقق العدالة وعملية التحصيل فمثلا تقديم إعفاءات لفئة على غرار أخرى يؤدي إلى عدم تحقق العدالة مما يؤثر كذلك على عملية التحصيل كما يظهر بين حصيلة الرسم على القيمة المضافة والإقتطاعات على الواردات والرسم على القيمة المضافة والإقتطاعات على النشاط المحلي.
- وجدنا أن الضرائب التي تقتطع من المصدر تحصيلها أحسن من الضرائب التي تعتمد على نظام التصريح إلا أن هذا الأخير يعتمد عليه النظام الجبائي الجزائري من أجل كسب ثقة المكلف، الأمر الذي يعكس هيمنة الضريبة على الأجور على غرار الضرائب الأخرى مما يتطلب تعزيز رقابة أكثر لمكافحة الغش والتهرب الضريبيين بالنسبة للضرائب الأخرى حتى تحقق العدالة في التحصيل.
- وجدنا أنّ المشرع الجزائري قد إقترب من تحقيق العدالة الضريبية من خلال قاعدتين فقط لها والمتمثلتين في تجنب الإزدواجية والعمومية أما بخصوص قاعدة شخصية الضريبة فلازال يعمل جاهدا من أجل تحقيقها الأمر الذي يفسره التعديلات والإصلاحات الجبائية الكثيرة.

التوصيات: تتمثل أهم التوصيات كالتالي:

- ترشيد والدراسة الجيدة للإعفاءات والتخفيضات الضريبية المقدمة حتى لا تؤثر على عملية التحصيل والعدالة بين المكلفين.
- إصلاح ورقمنة الإدارة الضريبية وهذا من أجل تقريب الإدارة من المكلف وتسهيل التصريح والدفع عن طريق إستحداث شبكة إتصال مع الإدارات الأخرى.
- تقوية الجهاز الرقابي الجبائي وتكثيف الجهود لمحاربة الغش والتهرب الضريبي وكذا السعي لكسب ثقة المكلفين.
- العمل على إخضاع الضريبي للأنشطة في الأسواق غير الرسمية حتى تتعادل مع الأنشطة في الأسواق الرسمية من جهة وزيادة التحصيل من جهة أخرى.

الإحالات والمراجع:

1. إبراهيم العدي، و حسين عبد الله. (2013). دور عدالة النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي. (جامعة دمشق، المحرر) مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، 35(05)، 36.
2. التقرير السنوي لبنك الجزائر . (2020). تم الاسترداد من [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)
3. التقرير السنوي لبنك الجزائر . (2022). بنك الجزائر . تم الاسترداد من [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)
4. التقرير السنوي لبنك الجزائر . (2016). بنك الجزائر . تم الاسترداد من [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)
5. التقرير السنوي لبنك الجزائر . (2019). بنك الجزائر . تم الاسترداد من [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)
6. المديرية العامة للضرائب . (09 03, 2023). تم الاسترداد من <https://www.mfdgi.gov.dz>
7. الوليد بن طلحة . (ماي 2019). العدالة الضريبية. صندوق النقد العربي . تم الاسترداد من <http://www.amf.org.ae>
8. بتصرف، هني خروبي ، و غلام الله جيلالي عياد . (2022). اشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 13(02)، 114-128.
9. بلاغ المديرية العامة للضرائب . (2023). اهم التدابير الجبائية لقانون المالية 2023. وزارة المالية. تاريخ الاسترداد 05 12, 2023، من [/https://www.mfdgi.gov.dz](https://www.mfdgi.gov.dz)
10. جمال الدين سيليني . (2021). فعالية آليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية دراسة حالة نظام جبائية تيك -حالة الجزائر-. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة.
11. حسام غرداين . (2020). النظام الضريبي الجزائري بين مقتضيات العدالة الاجتماعية والكفاءة في التحصيل. مجلة الاقتصاد الجديد، 11(02)، الصفحات 104-124.
12. حسين كشتيبي . (2021). العدالة الضريبية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، 06(01)، 362.

13. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. (2017). الضرائب والعدالة الاجتماعية: حالات من 04 دول عربية. بيروت، لبنان: annd. تم الاسترداد من www.annd.org
14. عائشة بلحشر، و سمير سلطاني. (2018). دور الحوكمة الجبائية في تحقيق العدالة الضريبية في الجزائر دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية تلمسان خلال الفترة (2015-2018). مجلة الاقتصاد و المناجنت، 17(02)، الصفحات 1-11.
15. عبد الكافي اشرف سالم. (2018). أثر تطبيق نظام الحوكمة على تحسين اجراءات تحصيل الايرادات الضريبية "دراسة ميدانية على إدارات مصلحة الضرائب في ليبيا". مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية(04)، الصفحات 176-191.
16. عبد الهادي مختار. (2016). الاصلاحات الجبائية و دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، تلمسان: جامعة ابو بكر بلقايد.
17. عدنان إدري. (2010). التحصيل الضريبي و الإدارة الجبائية في الجزائر (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، الجزائر : جامعة الجزائر3.
18. عيسى بارش ، و مينة بليمان . (2021). التحصيل الجبائي في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية، 32(03)، 94.
19. فضيلة خير . (2022). اصلاح الإدارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر -مركز الضرائب لروية نموذجاً-. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، 05(02)، الصفحات 614-631.
20. متاحة على موقع المديرية العامة للضرائب . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 12 , 2023، من [/https://www.mfdgi.gov.dz](https://www.mfdgi.gov.dz)
21. مُجد علاوي. (2015). دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة مُجد خيضر.
22. مُجد ملال، و بوعبد الله راجحي. (2021). دور الاصلاحات الجبائية في تمويل نفقات الميزانية العامة للدولة دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية خلال الفترة (1992-2019). مجلة البشائر الاقتصادية ، الصفحات 212-230.
23. مراد ناصر ، و سمير بن عياد . (ديسمبر، 2013). شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري. مجلة دراسات جبائية(03)، الصفحات 397-414.
24. نظيرة فلادي. (2017). دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة ميدانية بالمؤسسات الصناعية لولاية قسنطينة". أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
25. يوسف قاشي. (2016). إشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الإشارة الى حالة الجزائر. (جامعة البلدة 02، المحرر) مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، 05(02)، 104-105.